

No. 52500*

**Mexico
and
Bahrain**

Agreement between the Government of the United Mexican States and the Government of the Kingdom of Bahrain on the promotion and reciprocal protection of investments (with annex). Manama, 29 November 2012

Entry into force: *30 July 2014, in accordance with article 31*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Mexico, 1 January 2015*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Mexique
et
Bahreïn**

Accord entre le Gouvernement des États-Unis du Mexique et le Gouvernement du Royaume de Bahreïn relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements (avec annexe). Manama, 29 novembre 2012

Entrée en vigueur : *30 juillet 2014, conformément à l'article 31*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Mexique, 1^{er} janvier 2015*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

مرفق للفقرة (2) من المادة (10)

- 1- يسلم الإحطار المقار إليه في الفقرة (2) من المادة (10) إلى الجهات التالية
بالعسمة لمملكة البحرين ، إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة المالية أو من يخلفها
بالعسمة لولايات المكسيك، المدير العام للاستثمارات الأحسية بوزارة الاقتصاد أو من يحلوه
- 2- يتقدم المستثمر المتنازع بحطاب كتابي باللغة الانجليزية يبين فيه رغبته مرفق به ترجمة
باللغة العربية والاسبانية
- 3- لعرض تسهيل عملية التفاوض ، يسعى على المستثمر أن يتقدم بحطاب يبين فيه رغبته بذلك
مرفق به نسخ من الوثائق التالية

(أ) حوار المعر أو أية وثيقة رسمية أخرى تثبت الحسية ،في حال كان المستثمر مخصص
طبيعي، أو وثيقة التأسيس أو التنظيم بموجب قانون الطرف المتعاقد الغير متنازع في
حال كان المستثمر مشروع تابع لذلك الطرف المتعاقد

(ب) في حال أئدى مستثمر طرف متعاقد رغبته في إحالة الإءعاء إلى التحكيم نيابة عن
مشروع تابع للطرف المتعاقد الآخر الذي هو شخص اعتباري يمتلكه أو يديره
المستثمرون

- (1) وثيقة تأسيس أو تنظيم المشروع بموجب قانون الطرف المتعاقد المتنازع.
- (2) وثيقة توصح بأن المستثمر المتنازع يمتلك أو يدير المشروع

في هذه الحالة فإنه يتقدم الشخص الاعتراري بتوكيل أو أية وثيقة تثبت بأن لديه تفويض
ليصرف نيابة عن المستثمر المتنازع



4- يستمر مديان معقول هذه لمدة عشر سنوات من تاريخ إنهاؤها على الاستثمارات فقط التي تمت قبل تاريخ الإنهاء

5- يحور تعديل هذا الاتفاقية بعد موافقة الطرفين المتعاقدين خطياً، ويبدأ سريان نفاذ التعديل المتفق وفقاً للإجراءات المخصوص عليها في الفقرتين (1 و 2) المذكورتين أعلاه

وإشهاداً على ذلك، قام الموقعان أدناه المفوضان من قبل حكومتهما بتوقيع هذه الاتفاقية

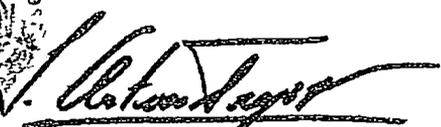
حررت من مسحتين في مدينة النمامة بتاريخ 29/ نوفمبر 2012 بالغات العربية والاسانية والاحليلرية ولكل اللصوص حية متساوية، وفي حال الاحتلاف يرحح النص الاحليلري

عن حكومة

عن حكومة

مملكة البحرين

الولايات المتحدة المكسيكية


أحمد بن محمد آل خليفة
حوسى أرتورو تريخو توريخو

وزير المالية

سفير لدى مملكة البحرين

المادة (29)

الحرمان من الفوائد

قد تقرر الأطراف المتعاقدة بالتشاور معاً، حرمان مشروع نافع للطرف المتعاقد الآخر واستثماراته من الفوائد المقررة في هذا الاتفاق، وذلك إذا كان شخصاً طبيعياً أو مشروع من غير الطرف المتعاقد يملك أو يسيطر على مشروع من هذا القبيل

المادة (30)

تطبيق القواعد الأخرى

إذا كانت قوانين كل من الطرفين المتعاقدين أو التزاماتهم بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو مستقبلاً بين الطرفين المتعاقدين في إصابات على الاتفاق الذي يتضمن القواعد الحالية، سواء كانت عامة أو خاصة، تمنح استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر لتحقيق معاملة أفضل مما هو منصوص عليه في الاتفاق الحالي، والقواعد من هذا القبيل، تكون ملائمة أكثر إلى حد ما، وعالمة على الاتفاق الحالي

المادة (31)

دخول حيز النفاذ، ومدتها وإنهاؤها

- 1- على الأطراف المتعاقدة أن يحظر كل منهما الآخر كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية على الوفاء بالمتطلبات الدستورية في ما يتعلق بالموافقة وبدء بعاد هذه الاتفاقية
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إشعارين المشار إليهما في الفقرة (1) أعلاه
- 3- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات، ويجب أن تستمر بعد ذلك لمدة 12 شهراً من تاريخ قيام أحد الطرفين المتعاقدين بتقديم إشعارها خطياً بإنهاء للأحرار

2- يجب أن يكون الفرار نهائياً وملزماً للأطراف المتعاقدة

المادة (25)
القانون المطبق

يتعين على المحكمة التي أنشأت بموجب هذا القسم أن تقرر القضايا في النزاع وفقاً لهذا
الاتفاق، وقواعد ومتادى القانون الدولي

المادة (26)
التكاليف

على كل طرف متعاقد تحمل تكاليف تعيين المحكم، وعلى أي تمثيل قانوني في الإجراءات فإن تكاليف
كل من رئيس هيئة التحكيم والبنقات الأخرى المرتبطة بسير التحكيم يتحملها كل من الأطراف المتعاقدة
بالتساوي، ما لم تقرر هيئة التحكيم أن يتحمل إحدى الطرفين المتعاقدين النسبة الأعلى من التكاليف

الفصل الرابع: أحكام نهائية

المادة (27)
تطبيق الاتفاق

ينطبق هذا الاتفاق على الاستثمارات التي تمت قبل أو بعد دحوله حيز النفاذ، ولا يشمل الدعاوي الناشئة
عن الأحداث التي وقعت، أو على الدعاوي التي تم تسويتها، قبل ذلك التاريخ

المادة (28)
المشاورات

للطرف المتعاقد أن يقترح على الطرف المتعاقد الآخر إجراء مشاورات بشأن أي مسألة تتعلق بهذا
الاتفاق، ويجب أن تعقد هذه المشاورات في المكان والوقت الذي يوافق عليه الطرف المتعاقد الآخر

